الاب ولاشك ان هذين الحكمين ليسا مفهوم ومبين صريحا من الكلام بل المقصود
والاصلي احدهما والاخر يفهم التزاما فان كان المقصود هو الاول فزيد
في هذا الكلام باعتبار مفهوم الصريح غير محكوم عليه ولا به بل هو التعيين
المحكوم عليه وان كان المقصود الثاني فالمسند هو القيام المقيد بالاب
الايري انك لو قلت قام ابو زيد ووقعة النسبة بينهما لم يرتبط بزيد
اصلا فلا كان معني قام ابو ايضا كذلك لم يرتبط بزيد ولم يقع خبرا عنه
ومن ثم تسمح النحاة رحمهم الله بقولون قام ابو جاله وليس بكلام لتجريده
عن ايقاع النسبة بين طرفيها بقرينة ذكر زيد وايراد الضمير الدال
علي الارتباط الذي يستحيل وجود بدون الايقاع التنبيه الخامس
قد عرفت مما سبق من الفرق بين الفعل والمشتق ان ضارب لابد
علي حده الفعل النحويون حد والفعل بانه ما دل علي معني في
نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة واورد عليه ان ضارب يصدق
عليه هذا الحد وليس بفعل فالحد ليس بمانع ومما سبق من الفرق بين
الفعل والمشتق علم انه لابرد فانه اي الفعل ما دل علي معني ونسبة
الي موضع ونحوها علي ان الحدث اول ما اعتبر في مفهوم وضارب
ليس كذلك لانه لا يدل علي ذات ونسبة الي الحدث فالمحوظ اولا في
الفعل الحدث ومن المشتق الذات ويحتمل ان يعود الضمير في قوله
فانه الي ضارب يكون كلمة ما نافيه التنبيه السادس وعلم منه اي
مما سبق من التقسيم الفرق بين اسم الجنس وبين علم الجنس
اعلم ان في الجنس مذهبين احدهما وهو الاكثر انه موضوع للماهية
مع وحدة الابعين منها ويستحق فردا منتشرا كما ذهب اليه ابن الحاجب
والزمخشري والاخر انه موضوع للماهية من حيث هي كما ذهب اليه
المصنف في التقسيم ولا يخفي اون علم الجنس غير مذكور في التقسيم
من تاويل لهذا الكلام وهو ان الفرق الذي ذكره مبني علي قول من يجعل
اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي هي كما ان علم الجنس كذلك الا

ان

ان بينهما فرقا فان علم الجنس كاسامة وضع نحو هر للجنس
المعين فيدل بنحو هر علي كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب متعينة
عنده معهودة كما ان الاعلام الشخصية تدل بنحو هر هما بحسب الوضع
علي ان تلك الاشخاص معهودة لديه واسد لا يدل علي ذلك المعني
بنحو هزة الصلابل وضع لغير معين من تلك الحقيقة فرجا التعيين
وهو معني تعريفية من خارج بالالة من نحو اللام التعريفية فالتعيين
جزء من مفهوم علم الجنس وخارج عن مفهوم اسم الجنس فلما دل التقسيم
علي ان اسم الجنس موضوع للمعني الكلي الذي هو نفس الحقيقة من غير
اعتبار التعيين وان معني علم الجنس معلوم اسنده معرفة الي هذا
التقسيم الدال علي مبني الفرق تامل التنبيه السابع الموصول عكس
الحرف هذا اشارة الي فرق اخر بين الموصول والحرف يعلم التزاما من
الفرق المذكور صرح بهما وهو استقلال المعني وعدمه فان الحرف
يدل علي معني في غير ويحصل ونقله بما اي بدل لكل الغير الذي
هو الحرف معني فيه والموصول عكس ذلك ان معناه امر مبهم عنده
السامع تتعين عنده بمعني فيه بمفهوم الصلة الذي هو معني فيه
اي في الموصول وانما قيدنا الابهام عند السامع الاحتفا الابهام في المعني
الموصول بحسب الوضع وعند المتكلم التنبيه الثامن الفعل والحرف
يشركان في انهما يدلان علي معني باعتبار كونه ثابتا للغير هذا
اشارة الي علة امتناع الحكم علي الفعل والحرف مستقلين في معناهما
وهي ان صحة الحكم علي التي هو توقفه علي ثبوته في نفسه اي استقلال
بالمفهومية ليمكن اثبات غيره له وكل من مدلولها غير مستقل بالمفهومية
بل امر ثابت للغير فمعني من مثلا كما ذكره هو الابتداء الخاص الذي يكون
القيام ملحوظة غيره كالسير والبصرة ومعني ضرب هو ذلك الحدث المنسوب
الي الفاعل من حيث يكون النسبة مرآة لملاحظة طرفيها والة لتعرفهما ومن
هذه الجهة اي كون كل من مفهومي الفعل والحرف امرا غير ثابت في نفسه بل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)